الحماية التحويلية للمدافعين عن حقوق الإنسان:
الاستعراض السنوي لصندوق علي نوح

محامون من أجل العدالة في ليبيا
Lawyers for Justice in Libya

15 عامًا من محامون
15 YEARS OF LFJL

1 مقدّمة

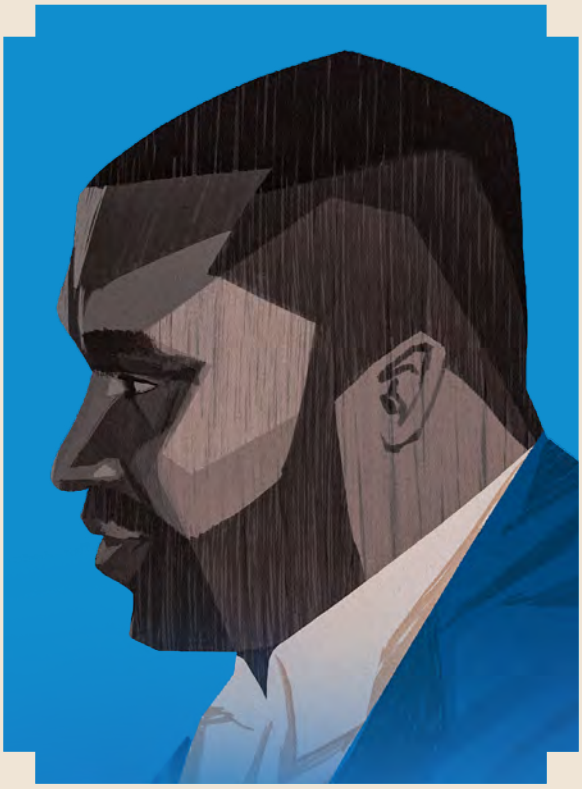

في شهر فبراير من العام 2021، وتزامناً مع الذكرى العاشرة لاندلاع الثورة الليبية، أسّست منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا صندوق علي نوح (الصندوق) من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد سمّي الصندوق تيمّناً بالراحل

عَلِي نُوح

أحد الشركاء الأوائل لمنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا. كان علي نوح أباً وزوجاً ومدافعاً عن حقوق الإنسان قضى حياته في النضال من أجل العدالة وحقوق الإنسان في ليبيا. وقد مثّل الصندوق شريان حياة للمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في ليبيا منذ تأسيسه. وفي وقت أفسحت فيه ثورة العام 2011 المجال أمام المجتمع المدني من أجل التنظيم والمطالبة بالتغيير، إلّا أن السنوات اللاحقة من النزاع والانقسام وغياب سيادة القانون في مختلف أنحاء ليبيا جعلت من التعبير عن الرأي فعلاً غالباً ما يترتب عليه ثمن باهظ. وبات الناشطون والصحفيون والمدافعون عرضةً أكثر فأكثر للتهديدات والمضايقات والاعتداءات العنيفة والاختفاء القسري وغيرها من المحاولات الهادفة لإسكاتهم. أسّست محامون من أجل العدالة في ليبيا صندوق علي نوح من أجل الاستجابة لتلك التهديدات. وقد اقتصرت ولاية الصندوق في البداية على شركاء المنظمة والمدافعين الذين نعمل معهم ويجرون أبحاثاً استقصائيةً في ليبيا وسط ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر، ويدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في مدن مختلفة إلى جانب محامون من أجل العدالة في ليبيا ومن ثم يعودون إلى ليبيا. ولا شكّ أن تعزيز سلامتهم وتوفير الرعاية لهم لا سيما عندما يواجهون المخاطر بسبب العمل الذي نقوم به معاً (والذي يتعذّر علينا القيام به من دونهم) هو واجب أخلاقي ومحاولة للحدّ من خطر الأذى الذي يمكن أن يتعرّض له شركاؤنا. مع مرور الوقت، طالب شركاؤنا بتوسيع نطاق ولاية الصندوق لتشمل أيضاً مدافعين عن حقوق الإنسان لم ينضمّوا (بعد) كشركاء للمنظمة، ولكنهم يواجهون بدورهم المخاطر نتيجة قيامهم بعملهم الحقوقي في ليبيا. اليوم، تتمثّل ولاية الصندوق في ما يلي: تقديم المساعدة الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا المعرّضين لخطر الاضطهاد بسبب سعيهم إلى الدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا.

يسلّط هذا الاستعراض الضوء على عمل الصندوق في العام 2025 ويبيّن كيف أنّ التمويل والدعم المستدام يتيحان لنا تحويل الصندوق من آلية حماية صرف إلى صندوق يساعد المدافعين عن حقوق الإنسان على الانتقال من العيش بخوف إلى التنعّم بحياةٍ مليئة بالسلامة والكرامة، الأمر الذي يمكّنهم من استكمال عملهم الهام في حال رغبوا في ذلك.

مثّل العام 2025 فترةً محفوفةً بالتحديات بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني في العالم أجمع، وبخاصة تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. ففي ليبيا، كما في تونس المجاورة، حيث التجأ العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من ليبيا بحثاً عن السلامة والأمان، استمرّ الفضاء المدني في التقلّص، في وقت ساهمت فيه القيود الإضافية وأعمال الترهيب والاعتداء على الناشطين في الحدّ من قدرتهم على ممارسة أنشطتهم بأمان، الأمر الذي فاقم من المخاطر ومن الحاجة إلى الحماية. وفي غضون ذلك، كان للتخفيضات الكبيرة في التمويل على مرّ العام 2025 دور في زيادة صعوبة تقديم الدعم الذي كانت تشتدّ الحاجة إليه.

ورغم هذه التحديات، واصل الصندوق نموّه وتكيّفه مع الواقع. فقد عزّزنا نهجنا وأضفينا طابعاً رسمياً على عملياتنا من أجل توسيع أنواع الدعم المقدَّمة من خلال الصندوق، الأمر الذي مكّننا من الاستجابة بشكل أكثر اتساقًا وشمولية لاحتياجات المدافعين المعرّضين للخطر، حتى في ظلّ بيئة تزداد فيها العدائية.

وكان الصندوق، عند تأسيسه، مخصصاً في المقام الأول لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان لمواجهة الأخطار الوشيكة، وذلك من خلال تزويدهم بالوسائل المالية التي تمكّنهم من الانتقال إلى بيئة آمنة وأكثر استقراراً وتغطية تكاليف العيش في المنفى لفترة زمنية محدّدة. ومع مرور الوقت، تمكّنا من إقامة نموذج حماية أكثر شموليةً وقابليةً للتطبيق على المدى الطويل بما يتجاوز آلية الدعم المالي. يشمل ذلك تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان بفرص التطوير المهني وتعزيز قدراتهم من خلال الوصول إلى الموارد بغية تنمية مهاراتهم وزيادة احتمالات توظيفهم بما يساعدهم على تأمين إيرادات طويلة المدى تتجاوز قيمة المنحة ومدتها. كما اعتمد الصندوق أيضاً الإرشاد والتوجيه الطويل الأمد بحيث يحصل المدافعون على الدعم القائم على المتابعة المنتظمة وتقديم المشورة المخصّصة. ويهدف هذا المكوّن إلى العمل مع المدافعين على تحديد استراتيجيات خروج ممكنة، تُصمَّم بعناية بما يتلاءم مع تطلعاتهم المستقبلية وخصائص كل حالة.

على سبيل المثال، تواصل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان1 مع الصندوق بعد احتجازه من قبل جهاز الأمن الداخلي لمدة ثمانية أشهر على خلفية عمله كناشط. وقدّم له الصندوق الدعم المالي الطارئ، إلا أنّ ذلك لم يكن الأمر الوحيد الذي يحتاجه المدافع.

> **"ما قدّمه لي الصندوق هو وجود شخص أتحدّث إليه وشخص يُنصت لي. كنت بحاجة إلى أن أفكّر مع أحد من أجل إيجاد مخرج."**

بشكل عام، يُشكّل الصندوق عنصرًا حيويًا من عمل منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا في جميع مجالات العمل ذات الأولوية، إذ يوفّر لشركائنا ولسائر المدافعين عن حقوق الإنسان فترات ضرورية من الراحة على المستوى المالي والنفسي والمهني، إلى جانب المشورة أيضاً. ويُمكّنهم ذلك من مواصلة عملهم أو استئنافه، والاستفادة من فرص التطوير الشخصي والمهني، والتمتع بالأمان لمدىً أطول.

1 حرصاً على سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، لا يأتي هذا الاستعراض على ذكر أي معلومات من شأنها أن تكشف عن هوياتهم، ما لم يكن ذلك آمناً وذا صلة، بما في ذلك الاسم والإثنية والنوع الاجتماعي والموقع الجغرافي.

2 العمل على حقوق الإنسان في ليبيا على مرّ العام 2025

منذ أن تأسّس الصندوق، وحالة حقوق الإنسان في ليبيا تشهد تردياً مستمرّاً، وقد بقي الوضع هشّاً طيلة العام 2025 مع مواصلة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الخطيرة التي ترقى أحياناً إلى جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب. وقد لجأت هذه الجهات إلى الاعتقال والاحتجاز التعسّفيين وغير ذلك من أشكال العنف، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب والاختفاء القسري من أجل النيل من الأفراد على خلفية انتماءاتهم السياسية أو لإسكات الأصوات المعارضة أو تضييق الحيّز المدني بشكلٍ أكبر وإشاعة بيئة تقوم على الخوف. طوال العام 2025، تقدّم المدافعون عن حقوق الإنسان بطلبات إلى الصندوق بعد تعرّضهم لتهديدات وأعمال عنف مرتبطة بنشاطهم في مجال حقوق الإنسان، سعيًا للحصول على الدعم من أجل إدارة المخاطر والبقاء على قيد الحياة في ظلّ ظروف بالغة الصعوبة.

ولدى دراسة الطلبات المقدّمة إلى الصندوق، وثّقت محامون من أجل العدالة في ليبيا حالاتٍ لمدافعين وقعوا ضحايا للعنف الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وللاعتقال التعسّفي والاحتجاز المطوّل من دون محاكمة، ومن دون الحصول على محامٍ ومن دون مراعاة للأصول القانونية الواجبة. وقد روى أحد المدافعين الذين تقدّموا بطلبٍ إلى الصندوق تفاصيل اعتقاله واحتجازه، فقال:

> "عند الظهيرة، تمّ الاعتداء عليّ خارج مقرّ عملي في طرابلس واختُطفت بقوة السلاح على يد ثلاثة رجال مسلّحين ادّعوا أنهم عناصر من جهاز الأمن الداخلي، وذلك على مرأى من شهود جرى تهديدهم ومنعهم من التدخّل. ومن دون أي مراعاة لكرامتي الإنسانية، تعرّضتُ للضرب والإذلال أمام أعين جميع من كانوا في الشارع ذلك اليوم."

في أغلب الأحيان، كان المدافعون الذين تقدّموا بطلبات إلى الصندوق يُتهمون بارتكاب جرائم لا يد لهم فيها ويُكرهون على الاعتراف بتلك الجرائم. ثم تُنشر لاحقًا تسجيلات مصوّرة لاعترافاتهم على الإنترنت، وبخاصة على موقع فيسبوك، بهدف ترهيب الأفراد المستهدفين وإذلالهم، وبخاصة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات والفئات المهمَّشة.
ويقول أحد المستفيدين من الصندوق، والذي ينتمي لإحدى الأقليات الإثنية في البلاد:

> **"في أحد مقاطع الفيديو التي ظهرتُ فيها وصوّرها عناصر جهاز الأمن الداخلي، أُجبرتُ على الاعتراف بإقامة علاقات جنسية مع أشخاص من الجنس نفسه وعلى الاعتراف بالردّة. شعرتُ بإذلال شديد لمجرد علمي بأن أصدقائي وعائلتي سيشاهدون هذا الفيديو على التلفزيون."**

وعلى مرّ العام 2025، روى مقدّمو الطلبات كيف قام جهاز الأمن الداخلي باستهدافهم واستهداف غيرهم من الأفراد لمجرّد قيامهم بالتعبير عن آرائهم حول الحريات على وسائل التواصل الاجتماعي، ما أدّى إلى مزيد من التضييق على الحيّز المدني، سواء على الإنترنت أو خارجها، وترهيب العامة بهدف إسكاتهم. ويقول أحد المستهدفين:

> **"خضعتُ للاستجواب، وقد أتى إليّ ضابط من جهاز الأمن الداخلي ومعه لقطات مطبوعة من محادثاتي الخاصة على تطبيق فيسبوك ماسنجر. فاكتشفتُ أنهم كانوا يراقبون محادثاتي الخاصة مع صديقٍ لي طوال الأشهر الثلاثة الماضية. وكانت محادثاتي مع ذلك الصديق تتمحور حول حرية التعبيرٍ وحرية الفكر والرأي. صُدمت عندما رأيت جميع رسائلي مطبوعةً على الورق، ومعروضةً أمام الجميع."**

وقد استُخدم هذا الأسلوب نفسه مع مدافعين آخرين، فعُرضت أمامهم أثناء الاستجواب صور لمحادثاتهم الخاصة مع أصدقائهم حول آرائهم ومعتقداتهم.
كما وثّقت محامون من أجل العدالة أيضاً حالات لمدافعات عن حقوق الإنسان واجهن تهديدات مبنية على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الإلكتروني والتشهير، الأمر الذي أدّى إلى مخاطر جسدية وأخرى طالت سمعتهنّ ايضاً. وفي إحدى الحالات التي وثّقها فريق عمل المنظمة، روت إحدى الصحافيات:

> **"شاركتُ في إحدى المرات في برنامج بث مباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تحدثتُ فيه عن حقوق المرأة، ولما كنتُ قد ظهرتُ في البرنامج غير مرتديةً للحجاب وبشعري "المصبوغ" فقد انهالت عليّ التهديدات بعد البث وطالتني حملات التشهير لقيامي بـ"إفساد أخلاق الليبيين" على الهواء مباشرةً. وبعد حملات التحريض التي استهدفتني والعنف الإلكتروني الذي تعرّضتُ له، لم يسعني سوى أن أغادر ليبيا بما أنّ بقائي فيها بات يشكّل خطراً على حياتي."**

وممّا لا شكّ فيه أنّ الوضع الإقليمي قد ساهم في تفاقم المخاطر المرتبطة بالدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا. فقد شهدت تونس، والتي كانت تُعتبر سابقًا ملاذًا آمناً للمدافعين عن حقوق الإنسان الليبيين، حملة قمع ضد المجتمع المدني من قبل السلطات التونسية. وأدى تعليق عمل الجهات الداعمة للاجئين وزيادة التعاون عبر الحدود بين السلطات الليبية والتونسية إلى ترك العديد من المدافعين الليبيين في وضع هشّ بعد أن تقطعت بهم السبل، ووجدوا أنفسهم بلا وثائق، ومعرّضين لمخاطر الترحيل، وفي ظروف قانونية وأمنية غير مستقرة.
ويقول أحد المدافعين:

> **"سافرت إلى الجزائر لتجديد فترة السماح التي تبلغ 90 يومًا في تونس. وعند وصولي إلى الحدود، ورغم تقديمي بطاقة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد احتجزني موظفو الحدود لمدة خمس ساعات حيث تم استجوابي عن عملي وخلفيتي، وفي أثناء الاستجواب هددني أحد الضباط بإعادتي إلى ليبيا."**

وإن كانت هذه التطوّرات لتدلّ على شيء فهي تسلّط الضوء على الحاجة إلى التخطيط للحماية على المدى الطويل. ففي السنوات الأولى بعد تأسيس الصندوق، كان يُجبر المدافعون على مغادرة ليبيا، وكان بإمكانهم الإقامة في تونس بأمان، مع هامش أكبر من الحرية وفرص أكثر للتطوير المهني والشخصي. إلّا أنّ هذه الأحوال تبدّلت في العام 2024، لتزداد الأمور سوءاً في العام 2025، مع تفاقم خطر إعادة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى ليبيا في أي لحظة.

3 صندوق علي نوح في المرحلة الانتقالية: من المساعدات المالية الطارئة إلى الدعم الشمولي

منذ تأسيس صندوق علي نوح في العام 2021، وانطلاقة البرنامج في يوليو من العام 2022، قدّم الصندوق دعمًا ماليًا مباشرًا لـ23 مدافعًا عن حقوق الإنسان. وطيلة هذه الفترة نفسها، أحال الصندوق أيضاً عشرات الحالات الأخرى إلى آليات حماية بديلة، سواء عندما كانت الطلبات تخص أشخاصًا لا يندرجون ضمن ولاية الصندوق الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، أو عندما لم يكن الصندوق قادرًا على تقديم الدعم المطلوب.[2] وفي السنوات الأولى بعد تأسيس الصندوق، عندما كانت ولايته مقتصرةً على شركاء محامون من أجل العدالة في ليبيا، تمّت إحالة العديد من الحالات إلى آليات أخرى. ومع تصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني، وبناءً على طلبات شركائنا، قمنا بتوسيع ولاية الصندوق لتشمل توفير الحماية أيضًا لمدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، على الرغم من محدودية مواردنا بشكل كبير.

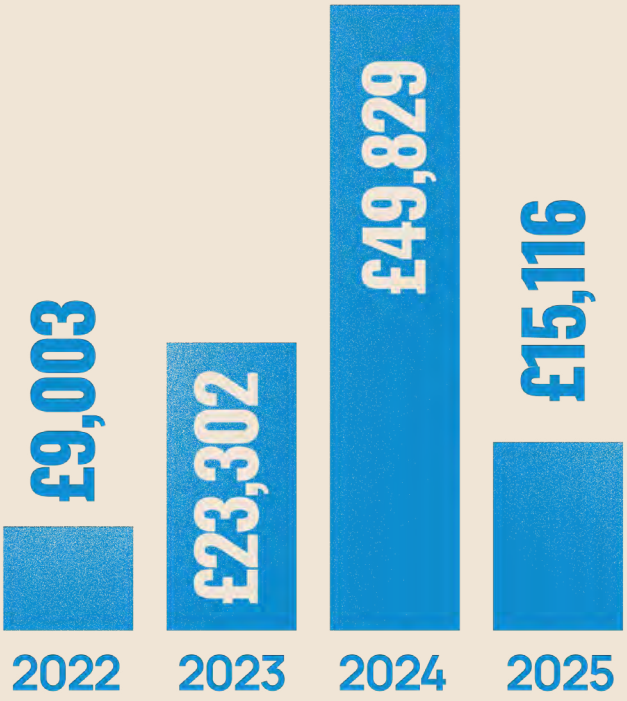

رسم بياني شريطي يوضح إجمالي مبلغ الدعم المقدم في الفترة من 2022 إلى 2025 بالجنيه الإسترليني[3]

2 يشكّل الصندوق جزءًا من اتحاد غير رسمي لصناديق الحماية الداعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، بهدف تنسيق الدعم، بما في ذلك آلية الإحالة، وتجنب ازدواجية الجهود

3 تعكس هذه الأرقام فقط المساهمات النقدية المباشرة المقدمة إلى الحاصلين على التمويل. ولا تشمل أي تكاليف أخرى، مثل تكاليف إدارة الصندوق.

المساعدة المالية

يشمل الدعم والمساعدة المالية التي يقدّمها الصندوق عادةً تغطية تكاليف الإقامة ونفقات المعيشة. بالنسبة للكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان، يُعدّ هذا الدعم أساسيًا لمعالجة التداعيات الفورية للأعمال الانتقامية، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز، أو التغيير القسري لمحلّ الإقامة، أو الفرار إلى خارج البلاد، وأحيانًا الحاجة إلى الرعاية الطبية. يروي أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، ممن أُجبروا على مغادرة ليبيا، كيف ساعده الحصول على الدعم المالي أثناء وجوده في الخارج:

> **"للمرة الأولى منذ فترةٍ طويلةٍ، أغلقتُ باب منزلٍ كان فعلياً منزلي. وبفضل هذه المساحة، لم أحصل على مكان إقامة فحسب، بلَ تَمكّنتُ من أخذ نفس عميق، وفترة استراحة، ونعمتُ بالخصوصية، وهو ما كنتُ محروماً منه في السجن."**

الانتقال إلى الدعم الشمولي

في غالبية الحالات، لا يشكّل الدعم المالي أكثر من بداية لعلاقة طويلة المدى ما بين المدافعين عن حقوق الإنسان، والصندوق ومنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا. على الرغم من أنّ دورة التمويل تنتهي غالباً بعد ثلاثة إلى ستة أشهر، إلّا أنّ الحاجة لدعم الرفاه النفسي والإرشاد والتوجيه تبقى مطلوبةً لسنوات بعد تلك الفترة. ذلك أنّ عدداً كبيراً من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يُجبرون على مغادرة ليبيا خوفاً من الاضطهاد، والذين لا يملكون أي أمل بالعودة الآمنة في المستقبل القريب يجدون أنفسهم مضطرّين لبدء حياة جديدة في المنفى. لذلك، فهم قد يحتاجون لاكتساب مهاراتٍ جديدة (كأن يتعلّموا اللغة الإنكليزية أو الفرنسية) من أجل مساعدتهم على زيادة فرص حصولهم على الوظائف أو متابعة تحصيلهم العلمي. وقد يحتاج آخرون إلى الدعم على المستوى العاطفي أو النفسي لكي يتمكّنوا من التغلّب على الشعور بالعزلة والاكتئاب والوحدة.

ولا شكّ أنّ تفهّم هذه الاحتياجات بشكلٍ متعمّق قد أدّى إلى تحوّل تدريجي خلال العامين 2024 و2025 في سياق السعي لتقديم الدعم على المدى الطويل واعتماد نموذج حماية ودعم أكثر شمولية. من خلال المتابعة المنتظمة، يتلقى المدافعون الدعم إلى ما بعد دورة المنحة المعتادة، فلا يُتركون وحدهم في أثناء محاولاتهم لتدبّر أمورهم بعد انتهاء التمويل. يقدّم الصندوق إرشاداً طويل الأمد بشأن مسارات الانتقال إلى أماكن إقامة جديدة، وفرص التطوير المهني، وتوضيح الأولويات، وتيسير جلسات الدعم النفسي الاجتماعي، وتقديم المشورة الاستراتيجية بشأن التخطيط للخروج، بما يتيح للمدافعين التحدّث عن مخاوفهم، وتحديد الخيارات المتاحة أمامهم والتخطيط للمستقبل.

ويقول أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ممّن أُجبروا على الفرار إلى خارج البلاد:

> **"لم تكن المنحة التي حصلتُ عليها مجرّد حوالة بنكية. بل شكّلت نقطة تحوّل محورية في مسار إعادة تنظيمي لحياتي، استعدتُ من خلالها صحّتي النفسية، وغيّرت عملي في مجال حقوق الإنسان. وقد أتاح لي الدعم متعدّد المستويات الذي تلقيته أن أستعيد ثقتي بنفسي، وأن أتمكن من الدفاع عن حقوق المهاجرين بعزيمة متجدّدة كنت أظنّ أنّني فقدتها في المنفى."**

وساعدت خدمات التوجيه والمشورة المكمّلة للدعم المالي العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى بتونس من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة توقعهم في أماكن أكثر أمانًا. ويقول أحد المدافعين عن حقوق الإنسان من عديمي الجنسية، الذي تلقّى دعمًا ماليًا من الصندوق لمدة أربعة أشهر:

"لقد تمكّنتُ للمرة الأولى منذ زمن طويل من التركيز على مسار إعادة توطيني. كنت قلقًا بشأن إعالة أسرتي إلى حدّ أنني نسيت المتابعة، أو إرسال خطابات التوصية، أو حتى التفكير في مخرج. كنت بحاجة فقط إلى أن أتنفّس؛ كنت بحاجة إلى شخص يمكنني الاعتماد عليه للدعم."

وبعد ستة أشهر من تلقيه التمويل وخطاب توصية لدعم عملية إعادة توطينه، اتصل من موقعه الجديد حيث وصل هو وعائلته إلى برّ الأمان.

وفي حالة مماثلة، تقدّم أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي كان قد احتُجز لعدة أشهر على خلفية عمله الحقوقي، بطلب للحصول على دعم مالي بعد شهر واحد من الإفراج عنه ومغادرته إلى تونس.

"لم أستطع تحمّل فكرة العودة إلى الزنزانة مرة أخرى، ولا التحرّش الجنسي الذي تعرّضت له على أيدي الضباط هناك."

ومع منحة امتدّت لستة أشهر وجلسات للدعم النفسي الاجتماعي، تمكّن من الاستعداد لإعادة توطينه انطلاقًا من تونس. وقد سهّل الصندوق التنسيق بين منظمات دولية مختلفة معنية بإعادة التوطين، وقدّم رسائل توصية وإرشادات عملية، ما أفضى في نهاية المطاف إلى إعادة توطينه في بلد أكثر أمانًا. وفي يناير 2026، تواصل معنا مجددًا، مرسلاً صورة له وسط الثلوج في موطنه الجديد، وقال:

"لم يعد بوسع أحد أن يحتجزني بسبب من أكون."

وتعكس نتائج أخرى على المدى الطويل مسارات مماثلة، حيث تمكّن مدافعون عن حقوق الإنسان تلقّوا دعمًا ماليًا من الصندوق أن يستقرّوا لاحقًا في كندا والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج.

الدعم النفسي الاجتماعي والدعم الطبي

يسعى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتقدّمون بطلبات إلى الصندوق إلى الحصول على المساعدة على المستويين النفسي الاجتماعي والطبي. وقد أنشأ الصندوق مسار إحالة محاطاً بالسرية من أجل توفير هذا النوع من الدعم، بالتعاون الوثيق مع مركز ريستارت في لبنان، حيث يقدَّم رعاية عن بُعد قائمة على فهم الصدمات النفسية، للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعانون من آثار نفسية أو عاطفية غالبًا ما تكون ناجمة عن التعذيب أو الاحتجاز أو التهديدات المستمرة. وقد تلقّى أحد المدافعين، الذي كان قد احتُجز في ليبيا وتمكّن من الفرار إلى الخارج بعد الإفراج عنه، هذا النوع من الدعم، ويروي تجربته فيقول:

> "مع كل جلسة، كنت أشعر بأنني أتعافى أكثر، وأستعيد قدرتي على التركيز على رسالتي بدل الانشغال اليومي بهموم البقاء على قيد الحياة."

وفي حالات أخرى، قدّم الصندوق الدعم والمساعدة الطبية التي شملت عمليات جراحية، وأدوية، وعلاجات لإصابات ناتجة عن الاحتجاز أو غيره من الانتهاكات. شمل ذلك، على سبيل المثال، تسهيل تقديم الرعاية الطبية لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذي احتُجز لمدة ثمانية أشهر في ظروف غير إنسانية، وتعرّض خلالها للضرب المتكرر، بما في ذلك على أعضائه التناسلية، ما أسفر عن إصابات خطيرة استدعت العلاج.

التطوير المهني

يقدّم الصندوق أيضاً للمدافعين عن حقوق الإنسان الفرص للتطوير المهني، بما في ذلك من خلال تحديد برامج المنح الدراسية وبرامج الإقامات المناسبة والمتاحة للمدافعين عن حقوق الإنسان من ليبيا. وإضافة إلى ذلك، يمكن للمدافعين التقدّم إلى الصندوق للحصول على إمكانية الالتحاق بأكاديمية "عدالة" التابعة لمنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا وهي منصة تعليمية وتدريبية إلكترونية في مجال حقوق الإنسان باللغة العربية. تتيح هذه المنصة الوصول إلى دورات تدريبية في مجالات التوثيق، والقانون الدولي، والمناصرة وتنظيم الحملات، وتوثيق العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والولاية القضائية العالمية، بين جملة مواضيع أخرى. يروي أحد المستفيدين، الذي التحق بالأكاديمية بعد أربعة أشهر من حصوله على التمويل والدعم، فيقول:

> "أمضيتُ عامين من حياتي وأنا أشعر أنّ تطوّري المهني قد توقف، بيد أنّ الدورات التي التحقتُ بها في أكاديمية "عدالة" ساعدتني لإعادة الاتصال بقدراتي ومنحتني الوضوح اللازم لإعادة اكتشاف مهاراتي واستعادة شغفي بعملي كمدافع عن حقوق الإنسان."

بالتعاون مع الصندوق، تقدّم المدافع بطلبات التحاق بعدد من برامج الدراسات العليا الدولية، وتمّ قبوله في برنامج منحة دراسية، سيتمكّن من خلاله من الانتقال إلى بلد أكثر أمانًا في سبتمبر 2026.

من خلال هذه الروايات المختلفة، عبّر المدافعون عن حقوق الإنسان عن أهمية الاستقرار المالي الأوّلي الذي وفّره الصندوق، إلى جانب الدعم العملي المقدَّم من خلال الإرشاد والتوجيه، فلولاهما لكان من الصعب للغاية بالنسبة إليهم التركيز على استراتيجيات الخروج على المدى الطويل، أو التعامل مع العبء النفسي والإجراءات البيروقراطية المعقّدة المرتبطة بإعادة التوطين. وأكّد المدافعون أنّ الصندوق لم يوفّر لهم الحماية فحسب، بل منحهم أيضًا الوقت اللازم لإعادة لملمة أنفسهم، والتأمّل، والتخطيط للمستقبل.

4 الآفاق المستقبلية: الصندوق في العام 2026

يسلّط عمل الصندوق اليوم الضوء على أهمية تحوّله من آلية حماية تركّز على تقديم المساعدة الطارئة إلى صندوق حماية يضع المدافعين عن حقوق الإنسان في صلب اهتماماته ويكون مجهّزاً لتقديم الاستجابة للمجموعة الكاملة من المخاطر التي يواجهونها والحاجات التي يعبرون عنها. وقد عزز هذا الانتقال من قدرة الصندوق على تقديم الدعم الفوري في حالات الطوارئ إلى جانب تلبية احتياجات الحماية على المدى الطويل. كما مكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من مواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان.
وإذ نتطلّع إلى الأمام، فإنّ الصندوق سيبني على مرّ العام 2026 على هذه الإنجازات ويعزّز الاستجابة في حالات الطوارئ الأساسية مع الاستمرار في تنويع أشكال الدعم المقدّمة. ستكون جهود جمع التبرعات المستمرة والناجحة أمرًا حيويًا لضمان قدرة الصندوق على تقديم الدعم (المالي) الطارئ في الوقت المناسب وبفعالية. كما ستكون هذه الجهود أساسية للمحافظة على وجود منسّق لشؤون الصندوق يمكنه مواصلة تنفيذ مقاربات الحماية التكميلية والقائمة حالياً.

وبالتعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان، حدّدت منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا مجالاتٍ إضافية يمكن فيها للصندوق تقديم الدعم الموجّه. وتشمل هذه المجالات في العام 2026 ما يلي:

شبكة تضامن

إنشاء شبكة تضامن تضمّ المستفيدين من الصندوق ومدافعين آخرين عن حقوق الإنسان في المنفى، وتعزيز روابطهم مع المدافعين في ليبيا وفي أنحاء المنطقة على نطاق أوسع. يمكن أن تسهم هذه الشبكة في مواجهة مشاعر العزلة والوحدة، وفي الوقت نفسه تمكّن المدافعين من البقاء منخرطين في العمل، ومشاركة خبراتهم وتجاربهم. كما ستوفّر فرصًا للتواصل والمشاركة، وتساعد على تعزيز قضايا حقوق الإنسان محل الاهتمام من خلال البحث الجماعي والمناصرة، رغم التهجير والقمع.

العدالة والمساءلة

من خلال مجال الأولوية المتمثّل في العدالة والمساءلة لدى منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، يقدّم الصندوق المشورة القانونية الموجّهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرّضوا لانتهاكات حقوق الإنسان والسعي للتقاضي الاستراتيجي أمام الآليات ذات الصلة. ولن يسهم ذلك في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان الأفراد في سياق الوصول إلى العدالة عمّا ألحق بهم من ضرر فحسب بل سيسهم أيضاً في الجهود الأوسع نطاقاً المصمّمة لمواجهة الفضاء المدني الآخذ في التقلّص مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز المساءلة.

التنسيق والتعاون

يقوم الصندوق بتعزيز التعاون مع آليات الحماية الأخرى لزيادة التأثير، وتحديد الثغرات في أطر الحماية، وتقييم إمكانية توسيع ولايته لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين خارج ليبيا.

الحماية داخل ليبيا

في سياق الاستجابة للعمليات والجهود المستمرّة الهادفة إلى تطوير خارطة طريق سياسية نحو الانتخابات في ليبيا، سوف يستكشف الصندوق خيارات حماية مناسبة للسياق المحلي، بما في ذلك إمكانية توفير الحماية داخل ليبيا. وسيتيح ذلك للمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا المشاركة بشكل أكثر أماناً في هذه العمليات والمساهمة فيها، وضمان أن تكون مستندةً إلى مبادئ وقوانين حقوق الإنسان وتحترمها.

ومن شأن هذه الأولويات المحدّدة للعام 2026 أن تتيح للصندوق الاستمرار في تقديم الاستجابة اللازمة للمدافعين عن حقوق الإنسان والتكيّف مع التطوّرات الجارية والعمل في الوقت نفسه على زيادة التأثير. ومع استمرار التمويل والدعم بشكلٍ مستدام، سيساهم الصندوق في الحفاظ على سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يمكّنهم من مواصلة عملهم للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في ليبيا وخارجها أيضاً.

Lawyers
for Justice
in Libya

15
عامًا من مُحامُون
YEARS OF LFJL

محامون من أجل العدالة في ليبيا

Registered charity number 1152068. A company limited by guarantee registered in England and Wales at 8 Blackstock Mews, N4 2BT. Company number 07741132.